٥٩ .... ١١:٢٢
bhs_ns_30

ومن ذكره ابن أبي الربيع[1] .

* * *

(١) اعلم أنهم اختلفوا فى سبب بناء بعض الأسماء : أهو شىء واحد يوجد فى كل مبنى منها ، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها فى بعض أنواع المبنيات وبعض آخر فى نوع آخر ، وهكذا؟

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم فى المعنى للفعل المبنى ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم « نزال وهيهات » فإنهما لما أشبها « انزل وبعد » فى المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو « سقيالك » و « ضربا زيدا » فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى . وأيضاً يلزمه إعراب نحو « أف » و « أوه » ونحوهما من الأسماء التى تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العلة التى من أجلها بنى « نزال » و « شتان » و « أوه » وغيرها من أسماء الأفعال هى مشابهتها الحرف فى كونها عاملة فى غيرها غير معمولة لشىء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبنيا على الكسر لامحل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لافى لفظه ولا فى محله .

وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها فى الجمل مبنية ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها فى الجمل ليست معربة ولا مبنية ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، ألا ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لايجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها .

وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع فى الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف ، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ، ومثلوا لذلك بـ « حذام ، وقطام » ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمة وقاطمة ، وهو فاسد ، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله « آذربيجان » فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ، =

٥٩ .... ١١:٢٣
bhs_ns_30

٧ – كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي أَسْمَىْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا(١)

٨ – وَكِنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ(٢)

ذكر فى هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف فى أربعة مواضع : (فالأول) شَبَهُهُ له فى الْوَضْعِ ، كأن يكون الْاِسْمُ موضوعاً على حرف

= وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه ، بل لمضارعته فى الهيئة نزال ونحوه ، مما بنى لشبهه بالحرف فى نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل .

وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لاعلة للبناء إلا مشابهة الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما فى الأمر أن شبه الحرف على أنواع .

(١) « كالشبه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه « الوضعى » نعت للشبه « فى اسمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعى ، واسمى مضاف و « جئتنا » قصد لفظه : مضاف إليه « والمعنوى » معطوف على الوضعى « فى متى ، وفى هنا » جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوى ، وتقدير البيت : والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعى الكائن فى الاسمين الموجودين فى قولك « جئتنا » وهما تاء المخاطب و « نا » ومثل الشبه المعنوى الكائن فى « متى » الاستفهامية والشرطية وفى « هنا » الإشارية .

(٢) « وكنيابة » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه « عن الفعل » جار ومجرور متعلق بنيابة « بلا تأثر » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على مابعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابة ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية التى يقتضيها ماقبله « وكافتقار » الواو حرف عطف ، والجار والمجرور معطوف على كنيابة « أصلا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على افتقار ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيابة عن الفعل فى العمل مع أنه لايتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذى لا يفارقه فى حالة من حالاته .

٥٩ .... ١١:٢٣
bhs_ns_30

[وَاحِدٍ] ، كالتاء فى ضَرَبْتُ ، أو على حرفين كـ « نا » فى « أَكْرَمْنَا » ، وإلى ذلك أشار بقوله : « فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا » فالتاء فى جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبنى ؛ لأنه أَشْبَهَ الحرفَ فى الوضع فى كونه على حرفٍ واحدٍ ، وكذلك « نا » اسمٌ ؛ لأنها مفعول ، وهو مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى الوضع فى كونه على حرفين[1] .

(والثانى) شَبَه الاسم له فى المعْنَىَ ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً ، والثانى ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ ؛ فمثالُ الأول « مَتَى » فإنها مبنية لشبهها

(١) الأصل فى وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفى هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل فى وضع الاسم أن يكون على ثلاثه أحرف فصاعداً كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعانى على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كتاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل فى نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل فى نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل فى نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به فى الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب ، لسببين ، أولهما : أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده ، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضاً أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه فى شىء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثانى : أن الحرف لا يحتاج فى حالة ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعددة ، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم تواردد المعانى المختلفة عليه . وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع .

الْحَرْفَ ، فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو « مَتَى تَقُومُ ؟ » وللشرط ، نحو « مَتَى تَقُمْ أَقُمْ » وفى الحالتين هى مُشْبِهة لِحَرفٍ موجودٍ ؛ لأنها فى الاستفهام كالهمزة ، وفى الشرط كإنْ ، ومثالُ الثانى « هُنَا » فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغى أن يُوضَعَ فلم يُوضَعْ . وذلك لأن الإشارة مَعْنًى من المعانى ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلُّ عليها ، كما وضعوا للنفى « ما » وللنهى « لا » وللتمنِّى «لَيْتَ» وللترجِّى « لَعَلَّ» ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها فى المعنى حرفاً مُقَدَّراً(١) .

(والثالث) شبهُهُ له فى النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو «دَرَاكِ زَيْداً» فَدَرَاكِ : مبنىٌّ ؛ لشبهه بالحرف فى كونه يَعْمل ولا يَعْمَلُ فيه غيرُه(٢) كما أن الحرف كذلك .

---

(١) نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجوداً ، وهو أل العهدية ؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشارة فى هنا ونحوها حسية وفى أل العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها فى المعنى حرفاً مقدراً .

ونظير « هنا » فيما ذكرناه « لدى » فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية ، والملاصقة والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفاً ، وأيضاً « ما » التعجبية ، فإنها دالة على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفاً مقدراً ، فافهم ذلك .

(٢) اسم الفعل ما دام مقصوداً معناه لا يدخل عليه عامل أصلا ، فضلا عن أن يعمل فيه ؛ وعبارة الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول « ولا يدخل عليه عامل أصلا » بدلا من قوله « ولا يعمل فيه غيره » وقولنا « ما دام مقصوداً منه معناه » نريد به الإشارة إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه — بأن يقصد لفظه مثلا — فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما فى قول زهير ابن أبى سلمى المزنى :

٥٩ .... ١١:٢٣

bhs_ns_30

واحترز بقوله : « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو « ضَرْباً زَيْداً » فإنه نائب مَنَابَ « اُضْرِبْ » وليس بمبنى ؛ لتأثُّره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دَرَاكِ » فإنه وإن كان نائباً عن « أدْرِكْ » فليس متأثراً بالعامل .

وحاصلُ ما ذكره المصنف أن المصدرَ الموضوعَ مَوْضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتَرَكَا فى النيابة مَنَابَ الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فبنيت لمشابهتها الحرفَ فى أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به .

وهذا الذى ذكره المصنف مبنىٌّ على أن أسماء الأفعال لا محل لهـا من الإعرابَ ، والمسألة خلافية (١) ، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال .

= وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

فنزال فى هـذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، فهى مرفوعة بضمة مقدرة على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى، ومثله قول زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمَتْ سَلاَمَةُ أَنَّ سَيْفِي كَرِيهٌ كُلَّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ

ونظيرهما قول جريبة الفقعسى :

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمّْ

(١) إذا قلت « هيهات زيد » مثلا — فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء : الأول — وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذى رجحه جمهور علماء النحو — أن هيهات اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمة ، وهذا الرأى هو الذى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل وغير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثانى — وهو رأى سيبويه — أن هيهات مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، =